

موقف بريطانيا من تجارة الرقيق في جدة من واقع تقرير الفائم بأعمال القنصلية البريطانية في جدة ويليام بوريل William Burrell لعام 1880م

سلوى سعد سليمان الغالبي*

ملخص

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل موقف بريطانيا من تجارة الرقيق في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي وحتى الثمانينات من القرن التاسع عشر الميلادي، خاصة نشاط هذه التجارة في الحجاز وبالتحديد في ميناء جدة. ويركز البحث على دراسة أحد التقارير الصادرة عن القنصلية البريطانية في جدة عام 1880م للوقوف على الموقف البريطاني من تجارة الرقيق في الفترة المعنية. وتظهر من خلال هذا التقرير الأمور التي حرص معد التقرير وهو القائم بأعمال القنصلية البريطانية في جدة وليام بوريل William Burrell على لفت نظر حكومته إليها، حتى يتم التعامل معها وفقاً لما تقتضيه المصالح البريطانية في المنطقة. ويُعد التقرير مصدراً مهماً نظراً للمعلومات التي كتبت في ثناياه وأهمها: تجارة الرقيق في الحجاز، أهم الموانئ المتعلقة بهذه التجارة على الشاطئ الشرقي للبحر الأحمر وفي مقدمتها جدة، موقف الشريف مكة عبد المطلب بن غالب آل زيد، موقف السلطة المحلية العثمانية وموظفيها من هذه التجارة، أساليب التحايل التي كان يقوم بها تجار الرقيق لتفادي مصادرة الرقيق وتحريرهم، أثر اتخاذ إجراءات مشددة في السودان للحد من النشاط التجاري لبيع الرقيق في الحجاز وخاصة جدة، واختيار الدور الذي قامت به القنصلية البريطانية في التصدي لهذه التجارة.

الكلمات الدالة: الرقيق، تجارة، جدة، القنصلية، الحجاز.

المقدمة

ظهرت في أوروبا، منذ أواخر القرن الثامن عشر الميلادي وأوائل القرن التاسع عشر الميلادي تيارات فكرية وسياسية واقتصادية متعددة تدعو إلى إلغاء الرق وتحريم الاتجار فيه، ويعود السبب في ذلك إلى أن كثيراً من الباحثين الأوروبيين أدركوا أن الرق قد استنفد أغراضه، ولم يعد أداة بناء اقتصادي كما كان في الماضي، وإنما تحول إلى أداة هدم في مجال الاقتصاد والسياسة والحياة الاجتماعية.⁽¹⁾ وأطلق الإنسانيون في بريطانيا نداءاتهم المتكررة ضد تجارة الرقيق وحثوا الجهات المعنية على محاربتها، ولأسبابها الخاصة والتي لا تمت لمبادئ الحركة الإنسانية بصله تبنت الحكومات البريطانية المتعاقبة شعار تحريم الرق وأخذت تصدر القوانين وتبرم المعاهدات الكفيلة بتحريره⁽²⁾. ويمكن تلخيص الأسباب الحقيقية التي دفعت بريطانيا لمحاربة تجارة الرق فيما يلي:

-- كسب- الرأي العام البريطاني، لاسيما القطاعات المثقفة

* قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، المملكة العربية، السعودية. تاريخ استلام البحث 2012/9/5، وتاريخ قبوله 2012/12/5.

والغنية التي أخذت تعمل على محاربة تجارة الرقيق.

- زوال حاجة المجتمع البريطاني إبان عصر النهضة الصناعية إلى الرقيق مما جعلهم عبئاً اقتصادياً واجتماعياً على المجتمع البريطاني.
- حرمان الولايات المتحدة الأمريكية من الأيدي العاملة خاصة ولاياتها الجنوبية التي كانت بأشد الحاجة إليها بسبب رفضها وثورتها على الوجود البريطاني في القارة الأمريكية.
- الاستفادة من خدمات الزواج الأفارقة داخل القارة الأفريقية ومنع نقلهم إلى خارجها.⁽³⁾
- فرض الهيمنة البريطانية والسيطرة على التجارة الشرقية المؤدية إلى الهند التي كانت تعتبر درة التاج البريطاني.⁽⁴⁾
- وعليه قام البرلمان البريطاني بإصدار قانون في عام 1807 ينص على تحريم نقل الرقيق على جميع السفن التي ترفع العلم البريطاني⁽⁵⁾ وعلى أثر ذلك أنشئ المعهد الأفريقي كي يشرف على حركة مكافحة تجارة الرقيق. ولم يكن إصدار ذلك القانون يعني إنهاء هذه التجارة، بل انتهى ما كان شرعياً منها فقط، فقد ظلت بعد ذلك حية وظل هناك بريطانيون يزاولونها ولكن عن طريق التهريب.⁽⁶⁾

وأوطنهم، على أمل أن يحققوا ربحاً من بيعه، كما يباع قسم من الرقيق إلى موظفي الدولة العثمانية من المدنيين والعسكريين الذين يخدمون في الحجاز واليمن وطرابلس.⁽¹⁷⁾ كما أن أهل الحجاز كانوا يقومون بشراء الرقيق للاستعانة بهم في الخدمة سواء في منازلهم أو أعمالهم الخاصة أو في الزراعة أو كعمال يدويين، أو للعمل على ظهور السفن إضافة إلى أن بعض الحجازيين كانوا يعمدون إلى اتخاذ الإناث من الأرقاء خليات لهم، كما كان المشرفون على الحرمين الشريفين يخصصون المخصصين من الأرقاء للعمل في خدمة الحرمين الشريفين.⁽¹⁸⁾

وبين التناول التاريخي لموقف بريطانيا في التصدي لتجارة الرقيق خارج أوروبا في القرن التاسع عشر الميلادي، وما كانت عليه تجارة الرقيق آنذاك في إقليم الحجاز الخاضع للسيادة العثمانية، خاصة بعد مباركة الأخيرة لجهود بريطانيا في محاربة تلك التجارة في أراضيها شكل عام 1855 منعطفاً خطيراً في قضية تجارة الرقيق، على أثر محاولة والي الحجاز وقتئذ كامل باشا⁽¹⁹⁾ تنفيذ أوامر الحكومة المركزية في إسطنبول، والقاضية بمنع استيراد الأرقاء والاتجار فيهم تماشياً مع الموقف الرسمي للدولة العثمانية، ولكن أمير مكة المكرمة حينذاك الشريف عبدالمطلب بن غالب آل زيد⁽²⁰⁾ كان يدرك أن أمر إعفائه من منصبه سوف يصدر قريباً⁽²¹⁾ ولهذا أيد انتفاضة أهالي مكة المكرمة ضد الحكومة المركزية العثمانية في 29 أكتوبر 1855 بسبب منع تجارة الرقيق عننا⁽²²⁾ ولم يتقبل عبدالمطلب موقف الدولة العثمانية من تجارة الرقيق بل رفضه رفضاً تاماً، لأنه رأى أن هذا الموقف لا يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.⁽²³⁾ وعزز رفض عبدالمطلب موقف أهالي مكة المكرمة الذين طالبوا الوالي بثلاثة أمور هي: "أولاً لا نريد العساكر الموجودة هنا، ولنرفعوا هؤلاء العساكر ويأتوا بطابور آخر، وثانياً فليؤذن لنا بتجارة الرقيق، وثالثاً لا نريد القناصل الإنجليز والفرنسيين في جدة، ولتنتزع أعلامهم وليرحلوا هم أيضاً" فما كان من الوالي إلا الرد على أهالي مكة بأن جميع طلباتهم مجابة إلا مسألة القناصل" وارجع ذلك إلى أنه "أمر صدقت عليه الدولة منذ زمن طويل".⁽²⁴⁾

ويبدو أن الشريف عبدالمطلب وجد في مطالب أهالي مكة المكرمة فرصة للتعبير عن نزعة الاستقلالية، واعتبر أن الدولة العثمانية قد تنصرت⁽²⁵⁾ ونتج عن موقفه هذا وصول فرمان عثماني إلى الحجاز، يقضي بعزله وتولية الشريف محمد بن عبد المعين آل عون أميراً على مكة المكرمة⁽²⁶⁾ وبهذا أصبحت المواجهة محتمة لا محالة بين عبدالمطلب والوالي العثماني كامل باشا، لكن محدودية أمكانية عبدالمطلب العسكرية أدت إلى أن ينتهي الأمر بأسره وتسليمه إلى الفريق راشد باشا، الذي

وفي عام 1811 أصدر البرلمان البريطاني أيضاً قانوناً آخر حرم بموجبه الاتجار في الرقيق، وعدّ ذلك جريمة كبرى يعاقب عليها القانون بأحكام متفاوتة قد تصل إلى الإعدام أحياناً كما عد قانون بريطاني آخر صدر في عام 1814 الاتجار بالرقيق قرصنة.⁽⁷⁾

ولكن هذه الجهود الفردية لم تكن تعني إلا محاربة الرقيق في داخل الدولة التي تصدر القانون. فكان لا بد من القيام بعمل دولي تتعهد فيه مجموعة من الدول بمحاربة هذه التجارة وتحريمها، فكان ذلك في مؤتمر فيينا عام 1815 الذي أعاد تنظيم خارطة أوروبا، واتخذت فيه الدول الأوروبية قراراً بضرورة سحق هذه التجارة.⁽⁸⁾ وشهدت تجارة الرقيق حظراً دولياً نتيجة لتحركات بريطانيا حتى شكل ذلك ضغطاً هائلاً على الدولة العثمانية في منطقة البحر الأحمر وفي غيرها من المناطق التي كانت تحت السيادة العثمانية، وفي الواقع لم يكن تشدد بريطانيا تجاه تجارة الرقيق إلا بهدف فرض هيمنتها وسيطرتها على البحار الشرقية المؤدية إلى دوة التاج البريطاني "الهند".⁽⁹⁾

ومع انتشار أفكار وتوجهات الحركة الإنسانية في الدول الأوروبية وخاصة بريطانيا، التي ادعت حمل لواء التصدي لتجارة الرقيق خارج أوروبا، بما في ذلك المنطقة العربية الخاضعة معظمها للسيادة العثمانية، لم تجد الأخيرة بدأ من مساندة تلك التوجهات سعياً منها لكسب الود الأوروبي خاصة البريطاني⁽¹⁰⁾ إلا أن هذه التوجهات لم تؤثر تأثيراً كبيراً في تجارة الرقيق في إقليم الحجاز - بما في ذلك جدة - رغم أن السيادة العثمانية المباشرة كانت قد عادت إليه منذ عام 1840م.⁽¹¹⁾

إن الرق نظام اجتماعي واقتصادي تغلغل في المجتمع الحجازي رغم أن الاسلام قد أغلق جميع أبواب الرق ماعدا رق الحرب، وقد شرع تحرير الأرقاء بل وشجع على ذلك بأن جعله من كفارات الذنوب، ومن الأبواب التي يطرقها من أراد التقرب من الله، فأتاح بذلك للمجتمعات الفرصة لكي تتخلص شيئاً من فشيئاً من هذا النظام.⁽¹²⁾ ولهذا كان ينظر في إقليم الحجاز إلى الاسترقاق على أنه أمر طبيعي، وكان معظم الأرقاء في الحجاز ممن تم اختطافهم أو شراؤهم من أفريقيا⁽¹³⁾ إضافة إلى الجركس⁽¹⁴⁾. وكان هؤلاء الأرقاء يصلون بالسفن من موانئ سواكن ومصوع وزليغ وبربره⁽¹⁵⁾ كما كان البعض الآخر يصل بالبئر عن طريق الحديدة⁽¹⁶⁾.

وهكذا مثلت تجارة الرقيق وضعاً اقتصادياً مهماً في الحجاز عامة وفي جدة ومكة المكرمة خاصة، حيث كانت تباع أعداد ليست بالقليلة منه إلى الحجاج الذين ينقلونه معهم إلى

حيث لا يستبعد أنها وصلت بهذه السرعة بسبب الضغوط البريطانية على الدولة العثمانية.

ولكن يبدو أنه كنتيجة لتلك الأوامر والتعليمات، تحولت تجارة الأرقاء إلى تجارة سرية، ووجه التجار نشاطهم بعيداً عن الموانئ الرئيسية بما فيها ميناء جدة إلى المراسي والجزر البعيدة عن العيون، وخاصة قرى الصيادين حيث ينقل الرقيق منها ليلاً إلى قوارب صغيرة، ومنها يتم التوجه بهم إلى منازل الراغبين في الشراء مباشرة في جدة ومكة المكرمة. وكانت هذه الأعمال تتم في سرعة فائقة وسرية تامة⁽³⁵⁾.

هذا وقد ساهمت بعض الإجراءات العثمانية في تقليص حجم تجارة الرقيق ما بين جدة وموانئ الساحل الغربي للبحر الأحمر، ففي عام 1865 أمر قائمقام مصوع عبدالله أفندي بعدم مغادرة أي سفينة بدون مرافقة المالك، كما يجب على المالك تسليم قائمة بأسماء طاقمها والمسافرين عليها، وإحضار من يكفله حتى لا يقوم بنقل الرقيق على متنها من ميناء مصوع حتى وصولها إلى الميناء الذي تنشده⁽³⁶⁾. وتأكيداً لما سبق يذكرنا الشعفي "إن التناقص النسبي لتجارة الرقيق بين جدة وساحل البحر الأحمر المواجه لها، قد أدى إلى تأثيرات أضرت بجدة كثيراً، إذ أبعد عنها الصفقات الكبيرة التي كان يعقدها جالبو الرقيق في السودان"⁽³⁷⁾. وفي عام 1871 أصدرت الدولة العثمانية فرماناً أو مرسوماً أعلنت بموجبه إلغاء تجارة الرقيق تماماً ورغم هذا استمرت التجارة بدليل ما ذكره القنصل البريطاني في السويس في تقريره الذي كتبه عام 1872 قائلاً: "إنه بتفتيش إحدى البواخر العاملة بين اليمن وإستانبول وجد أن بها أربعة عشر شخصاً يعتقد أنهم قد استوردوا حديثاً كرقيق"⁽³⁸⁾.

ساهمت شركات السفن في تغذية أسواق السواحل الشمالية بالرقيق⁽³⁹⁾ في موسم عودة الحجاج، ولكن معظم عمليات النقل الخاصة بمنطقة الخليج العربي أنيطت بالبواخر البريطانية خلال ذروة مواسم الحج. وبما إن جميع الخطوط الملاحية كانت مزدهمة جداً ومعظم الشركات. والقباطنة وموظفو الميناء، سواء في جدة أو ينبع كانوا خاضعين لضغط شديد، فإنه لم يكن من السهل السيطرة على قوائم المسافرين، أو العمل على أن تحمل التذاكر أسماء حامليها، كل هذا سهل عمليات تحميل السفن البريطانية بالرقيق المهرب، الذين قدموا على أساس أنهم رقيق للمنازل أو خدم أو مرافقون لأساداتهم⁽⁴⁰⁾. هذا وقد فرضت إدارة الحجر الصحي في الحجاز رسماً يبلغ عشرة قروش على كل عبد أو أمة يتم إنزالهم في ميناء جدة⁽⁴¹⁾.

وهكذا فقد عجزت الحكومات الأوروبية وخاصة بريطانيا والحكومة العثمانية عن إيقاف هذه التجارة في البحر الأحمر

أرسلته الحكومة العثمانية إلى الحجاز ليعود به إلى إستانبول⁽²⁷⁾. وباستقرار عبدالمطلب في إستانبول طويت صفحة من أحداث وتدايعات ثورة أهالي الحجاز منذ صدور أمرها بمنع تجارة الرقيق، وعادت الأمور إلى ما كانت عليه وهدأت الأحوال في إقليم الحجاز.

وعلى الرغم من الغاء هذه التجارة رسمياً من قبل الدولة العثمانية، إلا أن بيع الأرقاء استمر في المدن الحجازية علناً بما فيها جدة⁽²⁸⁾ حتى إن الموظفين العثمانيين وبعض الهنود والأوروبيين كانوا يشترون الأرقاء، وبعضهم كان يتم تصديره إلى سوريا وألبانيا ومصر مع قوافل الحج أو بالسفن إلى إستانبول بوثائق تحرير مزورة⁽²⁹⁾. بل إن تجارة الرقيق ازدهرت في جدة ازدهاراً كبيراً في عام 1856م بسبب حدوث بعض الاضطرابات في مصوع وقيام قائمقامها العثماني في مصوع أمين أفندي ومعاونيه بحماية تلك التجارة⁽³⁰⁾.

لم تكن الأحداث السابقة الحكومة المركزية في إستانبول عن الاستمرار في إرسال الأوامر والتعليمات المشددة إلى واليها في الحجاز وممثليه، للعمل على وضع حد لتجارة الرقيق القادم من أفريقيا، فتم إرسال العديد من الأوامر في الأعوام 1857م، 1859م، 1862م⁽³¹⁾.

ورغم صدور الأوامر والتعليمات السابقة إلا أن والي الحجاز العثماني وجيهي باشا⁽³²⁾ أرسل إلى القائمقام في مصوع عبدالله أفندي في عام 1865 يأمره بإعادة تجارة الرقيق بين مصوع وجميع موانئ البحر الأحمر فيما عدا السويس والقصير، وفي الخطاب أشار إلى الحجاز بقوله: "نظراً إلى حساسية الموضوع ومدى تأثيره على الجيران في الحجاز، فمن الضروري قبل تطبيق الإلغاء في الوقت الحالي مراعاة أنه من الصعب إرغام هؤلاء على ما اعتادوا عليه، والذي كان موجوداً لديهم طبقاً للعادات القديمة من شراء للرقيق وتحريرهم، لهذا يجب عدم استيراد المزيد من الرقيق مع العلم أن حق تملك الرقيق لم يكن طيلة حياتهم بل يتم في العادة تحريرهم كحد أدنى بعد سنتين أو ثلاث، وكحد أقصى ما بين ثماني سنوات إلى عشر سنوات وعلى هذا فإن هذا الموضوع يجب تطبيقه بهدوء"⁽³³⁾ وقيل أن يجف حبر خطاب الوالي وصل منه خطاب آخر يبلغ فيه القائمقام في مصوع، بوصول أوامر مشددة من الباب العالي تقضي بمنع تجارة الرقيق بصورة قطعية في هذه الأثناء⁽³⁴⁾. وللأسف فإن الوثائق البريطانية التي بين أيدينا لا تكشف لنا عما إذا كان الوالي قد تصرف من تلقاء نفسه، أو بتوجيه من حكومته، وخاطب قائمقام مصوع لرفع الحظر عن تجارة الرقيق في جميع موانئ البحر، باستثناء السويس والقصير، وبالتالي صدرت له الأوامر المشددة من الباب العالي

صفحة انطوت وارتبط فيها عزله بأحداث وتداعيات ثورة أهالي مكة المكرمة عام 1855 بسبب منع تجارة الرقيق في الحجاز. ويبدو أن السلطان عبدالحميد رأى أن عبدالمطلب لم يعد يشكل خطراً على الدولة العثمانية لاسيما وأن عمره قد قارب التسعين عاماً، كما أن الصفح عنه والإنعام عليه بتعيينه أميراً على مكة المكرمة سيجعله يدين له بالولاء، في الوقت الذي كان يعلم فيه عبد الحميد مدى كراهية عبدالمطلب للأجانب خاصة البريطانيين، وهو أمر يتوافق تماماً مع التوجهات الإسلامية للسلطان.⁽⁵¹⁾

لقد تناولنا في الصفحات السابقة التحركات البريطانية في التصدي لمحاربة تجارة الرقيق منذ عام 1807، كما ذكرنا الأهداف الحقيقية التي دفعت بريطانيا لحمل لواء تلك الحرب، تحت ستار المبادئ الإنسانية، ثم عكفنا على موقف الدولة العثمانية من تلك التحركات البريطانية، والتي شكلت ضغطاً هائلاً عليها خاصة في منطقة البحر الأحمر وفي غيرها من المناطق التي كانت تحت السيادة العثمانية. وتمثلت أهم صور تلك الضغوط في إبرام معاهدات عقدت الأولى منها مع مصر في عام 1877، والثانية كانت مع الدولة العثمانية نفسها عام 1879 وقد انصبت كلتا المعاهدتين في بوتقة الحملة التي شنتها بريطانيا على تجارة الرقيق في منطقة البحر الأحمر.

ولتلتمس الموقف البريطاني من تجارة الرقيق في جدة عن قرب رأينا أن تلقي الضوء مباشرة على أحد التقارير الهامة الصادرة عن القنصلية البريطانية في جدة عام 1880م. أعد هذا التقرير القائم بأعمال القنصلية البريطانية في جدة عام 1880 وليم بوريل William Burrell⁽⁵²⁾ وأرسله إلى السفير البريطاني⁽⁵³⁾ لدى الباب العالي في إسطنبول والتقرير مؤرخ في 25 سبتمبر 1880 وكتب على الصفحة الأخيرة منه أنه تقرير عن تجارة الرقيق، جدة (Report on Slaves Trade) وهو مكون من 16 صفحة من الحجم الكبير ومكتوب بخط لأبأس به وتم تقسيمه إلى فقرات.

جاء في الصفحة الأولى من التقرير ما نصه: "بالإشارة إلى رسالة سير جوليان بانسيفوتز PauncefoteJulian رقم {6}⁽⁵⁴⁾ الخاصة بتجارة الرقيق المؤرخة بـ15 أغسطس والمرفق بها رسالة ومرفقات من وكيل القنصل العام لجلالته في مصر، بخصوص قبض الحاكم العام للسودان⁽⁵⁵⁾ حديثاً على الرقيق".⁽⁵⁶⁾ بعد الإشارة إلى المرفقات التي اطلع عليها القائم بالأعمال والمتعلقة بموضوع تجارة الرقيق في منطقة البحر الأحمر علق قائلاً "أعتقد أنه من واجبي تقديم تقرير عن الوضع بالنسبة لهذه التجارة في جدة".⁽⁵⁷⁾ انتقل القائم بالأعمال بعدها إلى إيضاح نقطة هامة ترتبط

في المرحلة الأولى من النزاع حول الاسترقاق والتي امتدت من 1855 إلى 1877 لأسباب عديدة أهمها أن دوافع الحكومة العثمانية المركزية لم يكن لها الوزن نفسه في الحجاز، ومن ذلك تعاون بعض الموظفين العثمانيين في الحجاز مع تجار الأرقاء، على الرغم من أن قائمهم جده استطاع أن يلقي القبض على 85 مسترقاً في عام 1865م قادمين من مصوع وأعادهم إلى أفريقيا.⁽⁴²⁾

أما المرحلة الثانية في النزاع حول تجارة الأرقاء فقد بدأت عام 1877 وانتهت بمقتل نائب القنصل البريطاني في جدة عام 1895م⁽⁴³⁾ وتضمنت المواجهة بين البائعين والمشتريين من جانب، والقنصل البريطاني من الجانب الآخر، والموقف المحرج لوالي الحجاز كوسيط، واستهلت هذه المرحلة بالمعاهدة المعقودة بين مصر وبريطانيا عام 1877 التي نص أهم بنودها على تحرير تجارة الرقيق في أعالي البحار، كما أعطت السفن البريطانية حق استعمال القوة لفتيش أي سفينة مصرية مشتبته فيها بتهرب الأرقاء وترفض الوقوف⁽⁴⁴⁾، وتلتها المعاهدة التي عقدت بين الدولة العثمانية وبريطانيا عام 1879 التي نصت أيضاً أهم بنودها على منع تجارة الرقيق، وأن تقتصر صفة وجودهم على كونهم خدماً فقط كما تمنحهم الدولة العثمانية شهادات عتق رسمية، واقتصر حق منح هذه الشهادات والتصديق عليها على الدولة العثمانية فقط. إلا أن قنصليات كل من إيطاليا وإيران قامت بالتصديق على هذه الشهادات، مما أثار حفيظة الدولة العثمانية ودفعها إلى الإبلاغ بضرورة التوقف عن ذلك، وأنه في حالة عدم الاستجابة سوف يتم اتخاذ كافة التدابير الكفيلة بحفظ حقوق الدولة العثمانية.⁽⁴⁵⁾

هذا وقد حظى الاسترقاق وتجارته بالتأييد الشعبي وتأييد النخبة في المجتمع الحجازي، لأنهما حظيا بموافقة العلماء، وحتى يتمكن الأرقاء المحررون من مغادرة جدة من غير السير في طرقها، عمدت الحامية العثمانية في جدة إلى عمل فتحات في الحائط المقابل للبحر، دون أن يتسبب ذلك في حدوث ثورة شعبية، كما دعمت الحامية في جدة بأربع فرق، واعتقل والي الجديد ناشد باشا⁽⁴⁶⁾ رئيس شرطة جدة، وأنهى خدمات القائمقام، وأقفل أسواق الأرقاء في مكة المكرمة⁽⁴⁷⁾، أما الرقيق المحررون فكان يؤمن العمل لهم في حالة عدم رغبتهم في العودة إلى أفريقيا، وأول خطوة في ذلك كانت تسجيل تحرير المسترق، ومن ثم إتاحة الفرصة له للعمل مع أخذ تعهد على رب العمل بمعاملته كخادم حر ودفع راتب شهري له.⁽⁴⁸⁾ وفي عام 1880 وقع اختيار السلطان عبد الحميد الثاني⁽⁴⁹⁾ على الشريف عبدالمطلب بن غالب ليعيد تعيينه على إمارة مكة المكرمة.⁽⁵⁰⁾ رغم أن ذلك قد يعيد إلى الذاكرة فتح

قنصلياً. وقد انتشر هذا الخبر في الأسواق وكان أثره ليس قليلاً على تصدير الرقيق الان".⁽⁶²⁾ وتظهر السطور الأخيرة مدى الدور الذي لعبه ممثلو القنصلية البريطانية في التصدي لمحاربة تلك التجارة.

ثم ينتقل القائم بالأعمال ليعطي فكرة في التقرير عن حجم تجارة الرقيق في جدة حينذاك "قبل وصولي إلى هنا وخلال تغيب السيد جوهر"⁽⁶³⁾ أبلغت بوجود عدد كبير من الرقيق الذين وصلوا إلى جدة، وتم إرسال بعضهم إلى مكة، ويبلغ عدد الذين يتم استيرادهم سنوياً إلى الحجاز ثلاثة آلاف، ولا يدخل ضمنهم الرقيق الذين يتم إنزالهم في اليمن، ويدخلون الحجاز عن طريق البر. وهؤلاء يتم إنزالهم بالقرب من الحديدية حيث لا يوجد فيها قنصل بريطاني،⁽⁶⁴⁾ ولذلك لا يمكن الآن تقدير أعدادهم. ولكنهم يمثلون الغالبية من الرقيق الذين يتم استيرادهم. إن تجارة الرقيق في الحديدية تتم بطريقة أكثر حرية من جدة التي تم اتخاذ عدة إجراءات فيها ضد الرقيق".⁽⁶⁵⁾

وكما يبدو فإن القائم بالأعمال بمجرد وصوله إلى جدة بدأ في جمع المعلومات عن تجارة الرقيق ومعرفة الأعداد التي تصل إلى الحجاز سنوياً. كما حرص على إيضاح أمر هام جداً للسفير البريطاني في إستانبول وهو عدم وجود قنصل بريطاني - يبذل جهوداً في محاربة تجارة الرقيق - في ميناء هام كالحديدية تروج فيه هذه التجارة بحرية تامة مقارنة بجدة. ثم يعرج التقرير بعد ذلك على تواطؤ بعض الموظفين العثمانيين في التعامل مع هذه التجارة التي أصبحت منبوذة عالمياً من وجهة نظر معد التقرير، "ولا يوجد شمة شك في أن جميع الموظفين الأتراك تقريباً من أعلى المناصب إلى أدناها عند مغادرتهم اليمن عاندين إلى القسطنطينية يحملون معهم من الحديدية أو أي مكان آخر ما يروق لهم من الرقيق ويالعد الذي يرغبون به، يستخدم الموظف بعضهم لديه، ويقوم بإهداء أصدقائه وكبار ذوي النفوذ عدداً آخر من هؤلاء الرقيق".⁽⁶⁶⁾

ويعود التقرير لإثارة نقطة هامة وهي "يجري بيع الرقيق في مكة بحرية، لكن في جدة يتم بسرية تامة وليس بحرية مثل مكة والرقيق الذين يتم إنزالهم في الحجاز واليمن من الجنسين ليسوا فقط أطفالاً بل قد تصل أعمارهم إلى سن الثلاثين".⁽⁶⁷⁾ تعلم تماماً الدور الذي كانت تقوم به القنصليات الأجنبية في جدة للتصدي لتجارة الرقيق خاصة القنصلية البريطانية، ولهذا تتم التجارة في جدة بسرية تامة، أما مكة ففي تقديرنا أن الوضع مختلف فيها لسببين:

الأول: أنها بعيدة إلى حد ما عن عيون القنصليات الأجنبية لأنه لا يسمح للمسيحيين بدخول المدينتين المقدستين مكة

بالفترة التي قضاها في القنصلية في جدة، قبل أن يشرع في كتابة تقريره، وهي لا تزيد عن شهرين فقط أي ليست طويلة، إذ إنه بدأ العمل في القنصلية بتاريخ 1 يولييه 1880 وتاريخ التقرير هو 25 سبتمبر 1880 وفيه يقول "لم يمض على وجودي هنا إلا فترة قصيرة لفحص الناحية القانونية للقضايا والمنازعات، وهو أمر لا أستطيع الادعاء بقيامه حتى يمكن إعطاء معلومات محددة عن تجارة الرقيق ولكن يمكن تقديم معلومات عنها"⁽⁵⁸⁾ فهو بذلك يؤكد عدم المامه بجميع الأمور الخاصة بتجارة الرقيق وأن دوره سوف ينحصر في تقديم المعلومات التي توفرت لديه.

بعد هذه المقدمة يبدأ في التركيز على الأمور التي تناولها في تقريره فيقول "ويمكنني القول بأن التغيير في منصب الشريف ووصوله وحزبه المتشدد إلى السلطة لن يكون له أثر قليل على الموضوع، ولذلك فإن استقصاء المعلومات سيعود بالفائدة"⁽⁵⁹⁾ والمقصود بالطبع هو وصول الشريف عبدالمطلب بن غالب إلى مكة المكرمة في 1880 بعد أن أعاد تعيينه السلطان عبدالحميد الثاني كما سبق وذكرنا، ومن الطبيعي أن يطلق القائم بالأعمال على عبدالمطلب أنه ينتمي إلى الحزب المتشدد الذي يتزعمه السلطان عبدالحميد الثاني في تلك الفترة. صاحب النزعة الإسلامية. انتقل التقرير بعد ذلك ليوضح التحركات النشطة لتجار الرقيق على السواحل الغربية والشرقية للبحر الأحمر "لقد أوضح الحاكم العام للسودان وأثار عدة نقاط وهي أن المنخرطين في تلك التجارة الآن هم من أهالي جدة، والحديدية، وسواكن. وأنا واثق بأنه يمكن القول أنه بالنسبة إلى جدة والحديدية فإن استيراد الرقيق لم يتوقف أبداً، وإن كان وصولهم إلى جدة يستلزم العديد من الإجراءات التي جعلت التجار ينزلونهم في موانئ قريبة خارج جدة ويتم إنزال الرقيق بالقرب من مكان يسمى سوميما (Somema)⁽⁶⁰⁾ كل شهر وأحياناً كل أسبوع".⁽⁶¹⁾

تؤكد هذه السطور أن تجارة الرقيق في جدة والحديدية لم تتوقف أبداً في الفترة المعنية، وإن كان تجار الرقيق قاموا باتخاذ الاحتياطات التي تضمن نجاحهم وأهمها: عدم إنزال الرقيق في ميناء جدة مباشرة بل في موانئ قريبة منه ليتم بعدها نقلهم إلى جدة بسرية تامة بعيداً عن عيون القنصليات الأجنبية خاصة القنصلية البريطانية.

بعد ذلك أشار التقرير إلى حدوث مستجدات كان لها تأثيرها في تجارة الرقيق وأهمها "كان ذلك هو الوضع السابق قبل وضع السودان للقيود وإلقاء القبض على الرقيق، كما يرجع الوضع جزئياً بسبب وصول الأنباء التي تقول بوصول أحد موظفي القنصلية من القسطنطينية [إستانبول] ليصبح مسؤولاً

نظره بوضوح في أسباب تراجع تجارة الرقيق قائلًا "ويتمثل السبب من وجهة نظري: من أن الأخبار التي وصلت بطريقه أو بأخرى كانت تقول: إن مهمتي هنا تختص أساساً بتجارة الرقيق. إضافة إلى أن انتشار الخبر بإلقاء القبض على الرقيق في السودان كان له مفعوله من جهة أخرى. ولكنني أخشى أن يكون هذا التأثير مؤقتاً مما يجعلني لا أستطيع تقييم الموقف بالنسبة لانتشار تجارة الرقيق".⁽⁷⁴⁾ ومما سبق يظهر أن الجهود التي تبذل في السودان من قبل الحاكم العام غوردون Gordon لمحاربة تجارة الرقيق تنعكس بإيجابية على الحجاز.

يعود مرة أخرى صاحب التقرير لتناول تأثير إعادة تعيين الشريف عبدالمطلب أميراً على مكة المكرمة ويحاول أن يؤكد عدم محدودية ذلك التأثير على تجارة الرقيق في الحجاز.⁽⁷⁵⁾ "وربما يكون في ذلك إشارة جاءت في وقتها بالنسبة للحجاز لأنه منذ تم تعيين الشريف الكبير على يد السلطان ربطت الطبقات الفقيرة من الشعب الذين كانت لهم علاقة بتجارة الرقيق بينه وبين إمكانية ممارسة تجارة الرقيق بحرية في أسواق جدة. وعبروا عن سرورهم لأن سياسته مختلفة عن سياسة الشريف السابق⁽⁷⁶⁾ الذي تدخلت الحكومة في عهده لإيقاف تجارة العبيد. وصّرحوا انه لم يبق هناك خوف تحت حكم عبدالمطلب. وفي الواقع لا يوجد بطبيعة الحال ثمة أساس للاعتقاد بأن الشريف الكبير سيقوم بتشجيع تجارة الرقيق، ولكن هؤلاء الأفراد يبيتون آمالهم على حقيقة أنه منذ ثلاثين عاماً مضت عندما عارض عبدالمطلب بشدة إيقاف نقل الرقيق، واعترض بالفعل على قراءة فرمان الذي أصدره السلطان بخصوص الرقيق في مكة.⁽⁷⁷⁾ مؤخراً حرمت الظروف تجار الرقيق من التمتع بثمره توقعاتهم مع أنه في المقابل حدث تغيير للأفضل لهم وللتجارة، وذلك عندما أصبح على الشريف الكبير ان يخبر القنصلية البريطانية عن كل الموضوعات المتعلقة بنقل الرقيق في نزاعها مع السلطات المتشددة في الحجاز، ومن المحتمل أن تصرف الأمير سيكون معارضاً في هذا الجانب".⁽⁷⁸⁾

ولم يترك التقرير الاستشهاد بقضية أحد الرقيق المطالبين بالحرية وموقف السلطات المحلية القضائية في الحجاز غير العادل منه "وبخصوص ماتم قوله علناً في جدة ذاتها فيجب على ان أذكر الحديث الذي دار أمام مترجم القنصلية الذي كان حاضراً أمام المحكمة التجارية أو المحكمة المختلطة.⁽⁷⁹⁾ فعندما تأخر أحد الأعضاء في الحضور اعتذر عن ذلك بقوله أن سبب تأخره كان بسبب عرض قضية أمام القاضي خاصة بنزاع بين سيدة وعبد لها، كان يعمل لديها منذ خمسة وعشرين

المكرمة والمدينة المنورة، وعلى الرغم من هذا فإن القنصلية البريطانية كثيراً ما استغلت وجود مترجم مسلم بها هو يوسف قدسي، وأرسلته لمكة لجمع المعلومات التي تخدم مصالحها.⁽⁶⁸⁾ والثاني: هو قناعة الشريف عبدالمطلب الداخلية بأن تجارة الرقيق لا تتعارض مع ما نصت عليه تعاليم الشريعة الإسلامية ولو أنه في فترة إمارته الاخيرة قد تعاطى مع الموضوع بشكل مختلف فقد استمر مؤيداً لتجارة الرقيق سراً ولم يُقدم على أي عمل مناهض لسياسة الدولة العثمانية المعتمدة ضد الإتجار بالرقيق.⁽⁶⁹⁾

وحول الأساليب التي يتبعها تجار الرقيق للتحايل يعلق التقرير "وحدث أن تم وضع بعض الرقيق على متن سفينة مصرية كانت قادمة من الحديدية إلى جدة. وكان تجار الرقيق قد أعدوا أوراق تحريرهم والتي تم في النهاية انتزاعها منهم".⁽⁷⁰⁾ ويبدو أن تجار الرقيق كانوا يعدون شهادات العتق للرقيق قبل نقلهم على متن السفن حتى لا يعرضوا أنفسهم للعقاب إذا ما اعترضتهم أي سفينة بريطانية للتفتيش في عرض البحر.

انتقل التقرير بعد ذلك ليلق على أساليب أخرى يسلكها تجار الرقيق في تجارتهم لتجنب تعرضهم لأي عقوبات "ولا يوجد إلا قدر قليل من الشك حول أن عدداً من التجار هنا من الذين يتاجرون مع السودان لهم مصلحة في نقل الرقيق. لأن السفن التجارية التي تحمل الشحنات التجارية من جدة إلى السودان لا تجد في رحلة العودة الشحنات التجارية الكافية لنقلها، حتى تحقق التوازن في العائد المادي. ولهذا لا يتم شغلها إلا بالرقيق، لكن التجار يأخذون احتياطاتهم لإبعاد أنفسهم عن الظهور في الصورة ويكون ذلك عن طريق تكليف وكلاء لهم يقومون بأعمالهم. وعليه فمن الصعوبة الشديدة الحصول على الأدلة التي تؤدي إلى اتخاذ إجراءات مضادة للمذنبين الحقيقيين".⁽⁷¹⁾

ثم يضيف التقرير أسماء موانئ أخرى يستفيد منها تجار الرقيق في تجارتهم "يتم إنزال الرقيق في القنفذة والليث وموانئ أخرى، ولكن التسهيلات الكبيرة التي تقدم في الموانئ التجارية مثل جدة والحديدة تجعلها مناسبة لتجارة سريعة الريح. وقد وصلتني من بعض مصادري الخاصة أخبار جيدة، أنه منذ وصلت الأنباء في الحجاز عن وصولي إلى هنا انخفضت تجارة الرقيق إلى أقل نسبة لها بالنسبة لما كان قائماً".⁽⁷²⁾ ولكن يبدو أن هذه الموانئ لا تقارن بجدة والحديدة كما أن هناك تلميحا إلى تواطؤ الموظفين العثمانيين في الجمارك مع تجار الرقيق.⁽⁷³⁾

وفي هذه الفقرة من التقرير يذكر القائم بالأعمال وجهة

اختتم القائم بالأعمال التقرير بعبارات التقدير والاحترام للسفير البريطاني لدى الباب العالي ثم وقع "ويليام بوريل". وبالرغم مما قد يثيره التقرير من ملاحظات واستنتاجات، سواء تعلقت بالمعلومات التي وردت فيه، أو بأسلوب وطرح القائم بأعمال القنصلية البريطانية في جدة ولیم بوريل (William Burrell) فإن التقرير قد احتوى على الكثير من المعلومات والتفاصيل فيما يخص تجارة الرقيق في الحجاز بصفة عامة وفي جدة بصفة خاصة في الفترة المعنية وهي عام 1880 والموقف البريطاني منها.

أما بالنسبة لأسلوب الطرح فهو ينم عن حنكة دبلوماسية واسعة الاطلاع بالأوضاع في الحجاز رغم أن القائم بالأعمال عندما كتب التقرير لم يكن قد مضى على تسلمه المنصب أكثر من شهرين تقريباً، ولكن يبدو واضحاً أنه قد استفاد من تقارير الدبلوماسيين السابقين في القنصلية البريطانية بجدة وقد ظهر ذلك في الاستنتاجات التي توصل إليها في ثنايا التقرير ولعل أبرزها على وجه الإطلاق إدراكه التام مدى النقل السياسي والديني للشريف عبدالمطلب بن غالب في الحجاز رغم أن الأخير كان في فترة إمارته الثالثة قد قارب التسعين من العمر. ولكن موقف عبدالمطلب كان ثابتاً فيما يخص عدائه لبريطانيا وإن كانت أساليب تعامله في الفترة الثالثة قد اختلفت إلى حد كبير سواء مع بريطانيا أو الدولة العثمانية ومما لاشك فيه أنه قد استفاد من إرثه السياسي.

والواقع أن القائم بالأعمال حاول أن يتفادى الصدام مع الشريف عبدالمطلب فيما يتعلق بالمهام التي كلف بها، والمتعلقة بتجارة الرقيق واعتمد على أعلى سلطة عثمانية في الحجاز، وهي الوالي العثماني ناشد باشا المعروف بعلاقاته الحميمة مع القنصلية البريطانية.

لقد حاول القائم بالأعمال من خلال تقريره أن يلفت نظر حكومته إلى عدة أمور ومن أهمها:

- النقل السياسي والديني لشريف مكة المكرمة ومدى تأثير ذلك على أهالي الحجاز خاصة المهتمين باستمرار تجارة الرقيق.
- إن تجارة الرقيق في مينائي جدة والحديدة لم تتوقف أبداً وهي تحظى بحرية أكبر في ميناء الحديدة بالذات، وقد أرجع القائم بالأعمال ذلك إلى عدم وجود قنصلية بريطانية في الحديدة وأهمية ذلك في الحد من هذه التجارة.
- استعرض التقرير أهم الموانئ التي قامت بدور استراتيجي في تجارة الرقيق على الساحل الشرقي للبحر الأحمر وهي: جدة، الحديدة، الليث، القنفذة.
- حرص القائم بالأعمال على إجراء مقارنة بين حرية ممارسة

عاماً⁽⁸⁰⁾، ثم طالبها بالحصول على حريته. وجرت العادة هنا على أن العائلات الكبيرة تقوم بتحرير عبيدها بعد مدة أقل من خمسة وعشرين عاماً. ولكن هذه السيدة رفضت منحه حريته وقالت أنها ستقوم ببيعه، لذلك لجأ العبد إلى القاضي، وهو رجل تم تعيينه حديثاً من قبل الحزب المتشدد، وأراد القاضي إرغام العبد على أن يتم بيعه. ومما لاشك فيه أن القاضي لم يكن من حقّه القيام بذلك، لذلك قام قاضي المحكمة التجارية فوراً وقال بأن للعبد أن يقدم التماساً إلى الحكومة أي السلطات العثمانية المحلية والتي تختلف عن القاضي الذي يمثل من الناحية القانونية السلطات الدينية، وأن الحكومة ملزمة بمنحه حريته. إن التصرف غير الصحيح الذي قام به القاضي يوضح مدى الصعوبة التي تواجه السلطات في منع التطرف في مكة، في الخلاف في الرأي في كيفية معاملة الرقيق معاملة عادلة⁽⁸¹⁾.

أما آخر نقطة أثارها صاحب التقرير فتتعلق بالمخاطر التي تحيط بكل من يفكر بأن يشي بتجار الرقيق، أو ما يرتبط بسرية أعمالهم خاصة مع عدم وجود قوات عثمانية كافية لحفظ النظام بقوة في حال إذا ما حدثت اضطرابات في جدة. رأيت بنفسني أحد المنازل القائمة في شارع ضيق بالقرب من الأسواق في جدة وطلب مني مخبري أنه في حالة كشفه عن هذا المنزل فإنني لن أخونه، لأن هذا المنزل يستخدم كمخبأ يتم فيه إخفاء صغار الرقيق حتى يتم بيعهم أو إرسالهم إلى مكة. ولا شك أنه يوجد منازل أخرى مثله في جدة، ولكن في هذه اللحظة لا يستطيع أي شخص إقضاء مكان مثل هذه الأماكن السرية، لأنه إذا قام بذلك فإنه يعرض نفسه لمخاطرة كبيرة وربما يعرض حياته لخطر جسيم. ومن غير المجدي بالنسبة لي الآن إعطاء معلومات عنها إلى الحكومة المحلية والزامهم بالتصرف حيال هذه المعلومات. وفي الوقت الحالي لا يوجد إلا القائمقام في جدة، ومثله لا يمكن الاعتماد عليه في مثل هذا الموضوع الحساس، وسوف يكون من الخطورة عليّ القيام بأي خطوة تكون نتيجتها إثارة الاضطراب في المدينة وبالإضافة إلى ذلك يوجد شيء آخر، فلا يوجد في جدة قوات كافية لحفظ النظام والإلزام بالإذعان بقوة⁽⁸²⁾.

ويظهر التقرير العلاقة الحميمة التي تربط بين القائم بالأعمال والوالي العثماني ناشد باشا⁽⁸³⁾ "لذلك سوف أنتظر وصول الحاكم العام ناشد باشا، الذي أسفت كثيراً لتغيبه عن جدة لأنه في هذا الوقت لم أستطع التشاور مع أعلى سلطة عثمانية في الحجاز، وسوف أضع كل معلوماتي تحت تصرفه وأتأشور معه على أفضل الخطوات التي يمكن اتخاذها في سبيل القضاء على تجارة الرقيق من هذه السواحل"⁽⁸⁴⁾ وقد

كبحارة في السفن فإنه لا بد أن يكون لهم تصريح موجود في سجلات بحارة السفينة ومبين بها أعدادهم وشكل استخدامهم في هذه السفينة.

المادة الثالثة: ان الأسرى الزوج الذين لا يمتلك أصحابهم شهادات في أيديهم على الوجه المبين في المادة الثانية والذين هم غير مقيدين في سجلات هذه الزمرة يعتبرون أحراراً وتسلم إليهم شهادات اعتاق من قبل المحكمة، والا فمن قبل الحكومة المحلية على نفس الصورة التي تصدر من قبل المحكمة، ولا ينظر إلى أصحابها في هذه الحالة على أنهم تجار عبيد ولكن إذا لم يستطيع هؤلاء التجار الاتيان بما يفيد أنهم غير هؤلاء التجار. ففي هذه الحالة يكونون معرضون لعقاب القانون.

المادة الرابعة: يستخرج لكل من الزوج المحررين الذين سيغادرون الممالك العثمانية إلى الديار الأجنبية جوازاً مختوماً مبيناً فيه أن لهم الحرية المطلقة في التصرف بأنفسهم كأشخاص محررين، ولكن بالنسبة للزوج الذين سيكونون في رقة اصحابهم بصفة خدم طبقاً للمادة الثانية فإنه يجب أن يبين في أوراقهم الممهورة السن والشكل وصفة الرفاقة.

المادة الخامسة: إن الأشخاص الذين سيخالفون قوانين المنع المبينة في المادة الأولى ويكون لهم دخل ثابت من تجارة الزوج المباشرة وبلا واسطة سيحكم عليهم هم ومن في معيهم وكذا قباطنة السفن التي تحمل هؤلاء الأسرى بالسجن لمدة سنة في المرة الأولى، وإذا ما تكرر فسيضاف سنة عن كل مرة يخالفون فيها تلك اللوائح، كما سيعطى لمن يتطابق مع هذه اللوائح بدل عن هؤلاء الأسرى كما سيسلم إليهم شهادات اعتاق طبقاً للمادة الثالثة، إسماعيل، جدة، ص 162-165.

المادة السادسة: وإذا ما ظهر بين الأسرى صبيان ومرهقون خلاف الممنوع فإن هؤلاء الأشخاص الذين يتاجرون بهم أو من يقوم بقطع أحد أعضائهم أو إذا ما تحقق القيام ببعض الإجراءات الممنوعة قانوناً فإن أولئك وهؤلاء سيعاقبون خلافاً لما هو مذكور ومبين في المادة الخامسة فإنه يجوز أيضاً الحكم عليهم بالعقوبات المبينة في المواد المخصوصة بذلك.

المادة السابعة: وفي حالة رؤية أو السماع عن تجارة رقيق من الصبية والمراهقين أو وقوع جنائية قطع أحد الأعضاء المبينة في المادة السادسة في أي ناحية من نواحي الممالك العثمانية فيحق لموظفي الحكومة في دائرة صلاحيتهم القانونية القبض على المشكوك فيهم وتوقيفهم ومجازاتهم وفقاً لمنطوق التحقيقات الأولية وأمر الضبطية القضائية كما يمكن أن يسلموا هؤلاء المظنون بهم وكل أوراقهم التي تدينهم إلى المحاكم التابعين لها.

تجارة الرقيق في جدة ومكة المكرمة، ليظهر أثر وجود القنصليات الأجنبية في جدة - خاصة البريطانية - ففي الأولى اضطر تجار الرقيق إلى المتاجرة سراً لان القنصلية البريطانية كانت ترصد كل ما يتعارض مع المصالح البريطانية، ليتم التعامل معه فوراً من خلال الباب العالي. أما في الثانية وهي مكة المكرمة فتجارة الرقيق تمارس فيها بحرية لانها بعيدة عن العيون طالما لايسمح للمسيحيين بدخولها، وفي الوقت نفسه فإن تجارة الرقيق فيها كانت مدعومة من قبل الشريف عبدالمطلب.

- أظهر التقرير الأساليب التي كان يلجأ إليها تجار الرقيق لتفادي المصادرة وإجبارهم على تحرير الرقيق؛ بالإضافة إلى كل مايتعلق بنقلهم ورشوة الموظفين العثمانيين لغض الطرف عنهم أو حتى إخفائهم في منازل خاصة و سرية هذا فضلاً عن إيضاح أسلوب التلاعب بشهادات تحرير الرقيق.

- تناول التقرير تورط بعض الموظفين العثمانيين في ممارسة هذا النشاط الذي أصبح منبوزاً عالمياً، ومن ذلك اقتناؤهم الرقيق بعد انتهاء مدة خدمتهم أو قبولهم للرشاوي رغم المعاهدات المعقودة مع مصر والدولة العثمانية.

- أشار التقرير إلى مدى فعالية الإجراءات التي يتم اتخاذها في موانئ السودان في الحد من نشاط تجارة الرقيق في الموانئ الحجازية واليمينية.

وأخيراً على الرغم من أن البعض قد يكون له تحفظات على بعض ما ورد في مضامين هذا التقرير فإنه يبقى ذا أهمية بالغة، إذ يوفر معلومات لا تقدر بثمن فيما يخص تجارة الرقيق في ميناء جدة والموقف البريطاني منها في عام 1880 ومن هنا تتبع أهمية ترجمة مثل هذه التقارير للاطلاع على ماورد فيها من معلومات تاريخية قيمة.

ملحق (1)

نص الإرادة السلطانية بمنع تجارة الرقيق(*)

المادة الأولى: يمنع تجارة الأسرى الزوج في الدولة العثمانية وكل مشتملاتها "ولياتها" كما يمنع دخول الأسرى الزوج إلى الدولة العثمانية براً أو بحراً، كما يمنع مرورهم من بلدان الدولة العثمانية إلى أي ناحية أخرى.

المادة الثانية: يستثنى من هذا المنع الأسرى الذين يستخدمون كخدم بشرط أن يكونوا في رقة أصحابهم وكذلك من سيستخدمون كبحارة ولكن لا بد من وجود شهادة يثبت فيها السماح لمرافقة صاحبه، أما الأسرى الزوج الذين سيستخدمون

التي قامت بالقبض عليها وتحصل مبالغ أخرى كمصاريف للمحاكمة والمحكمة، أما إذا أمتنع صاحب السفينة أو قبطانها عن الوفاء بالجزاء المذكور فيعرض جزء من حمولة السفينة وأدواتها للبيع، وإذا لم تكفي المصاريف فتعلن السفينة ذاتها للبيع بالمزاد بمعرفة المحكمة، وإذا لم تكفي فإنها تمنح للحكومة من قبل المحكمة. وإذا ما تبقى شيء من ثمن السفينة بعد تغطية مصاريف المحكمة والمكافأة فإنه يسلم إلى صاحب السفينة. وان الأحكام التي تصدر عن المحكمة والمتعلقة ببيع أدوات وأشياء السفينة الموقوفة أحكام قطعية، وفي المحاكمات التي تحدث بسبب تجارة الأسرى الزنوج فإن المدعي العمومي يكون ممثلاً قانونياً للقيام بمهام وظيفته كما ان ضابط السفينة الحربية التي قامت بالقبض على سفن الزنوج يحق له الحضور في هذه المحاكمات بصفته مدعياً شخصياً.

المادة الثامنة: إنه بموجب الاتفاقية المعقودة في 11 ربيع الآخر سنة 1297 هـ فيما بين الدولة العثمانية وانجلترا فإنه يحق للسفن الحربية لكلا الدولتين أن تقبض على السفن التي تحمل أسرى زنوج سواء أكانت تحمل علماً عثمانياً أو إنجليزياً ويحق لها مصادرة السفن وما فيها من أدوات ومهمات، وكما أنه يحق للسفن التي تحمل العلم الانجليزي التي قبضت على السفن التي تحمل الزنوج الحصول على مكافأة من الحكومة العثمانية فإنه يحق أيضاً للسفن العثمانية التي تقبض على نفس السفن أن تتلقى المكافآت من الحكومة الانجليزية.

المادة التاسعة: إذا تم القبض على سفينة محملة بالأسرى الزنوج عند وصولها فإنها تسلم للحكومة العثمانية كما يؤخذ نقداً من صاحب السفينة أو من قبطانها إذا كان صاحب السفينة يقيم في مكان آخر خمس ليرات عثمانية ذهبية عن كل أسير بمعرفة المحكمة وتعطى مكافأة لضباط وأفراد السفينة الحربية

ملحق (2)

صورة الصفحة الأولى من تقرير القائم بأعمال القنصلية البريطانية في جدة ويليام بوريل William Burrell

Slave Trade
N. 4.

1475.7m. Consulate
Leedsch. 25 September, 1880

Sir,

With reference to Sir Julian
Pancost's Despatch No. 6 Slave
Trade of the 5th of August, enclosing
a Despatch and copies of its inclosures
from Her Majesty's Agent and
Consul General in Egypt, relative
to recent captures of slaves effected
by the Governor General of the
Soudan, I think it my duty to
report to your Excellency, what is
the state of affairs in Leedsch
as regards the Slave Trade.

The Rt. Hon.ble
G. J. Goschen M.P.

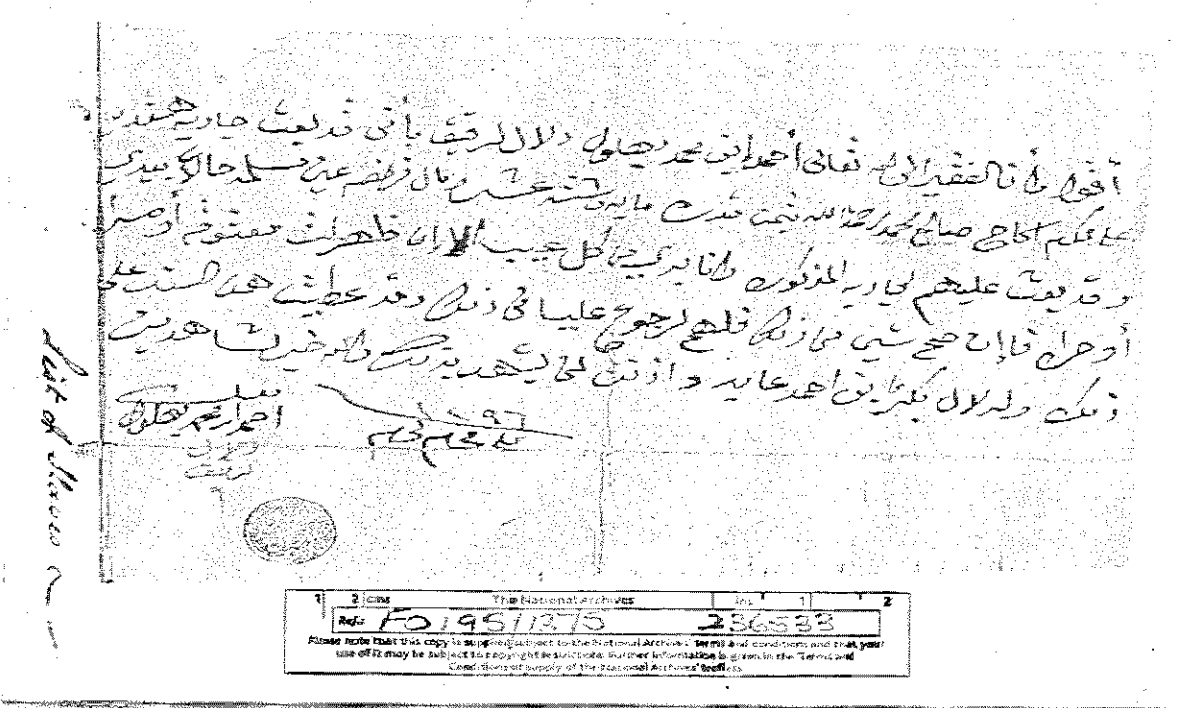
cc cc cc

1	2	3	4
F.O. 195/1314		236365	
<small>Handwritten notes and stamps on the right margin of the document.</small>			

Date: September 25, 1880..Source: F.O 195/1314 (236365)

ملحق (3)

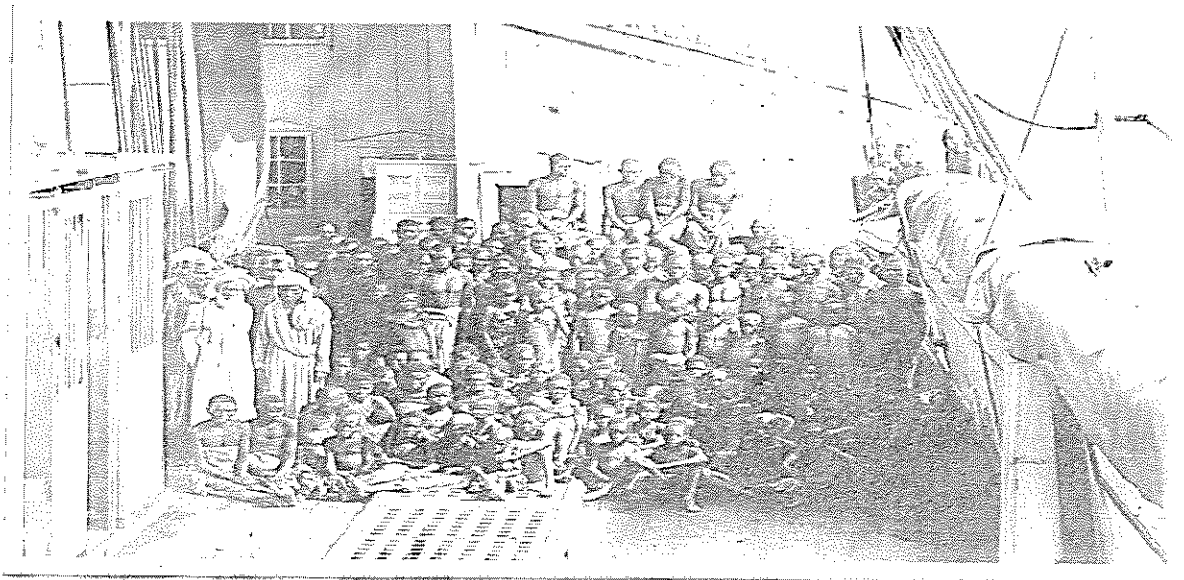
صورة شهادة تحرير إحدى الإماء عام 1878م.



Source: F.O 195/1375 (236533). Date 1878 A.D /1296A.H

ملحق (4)

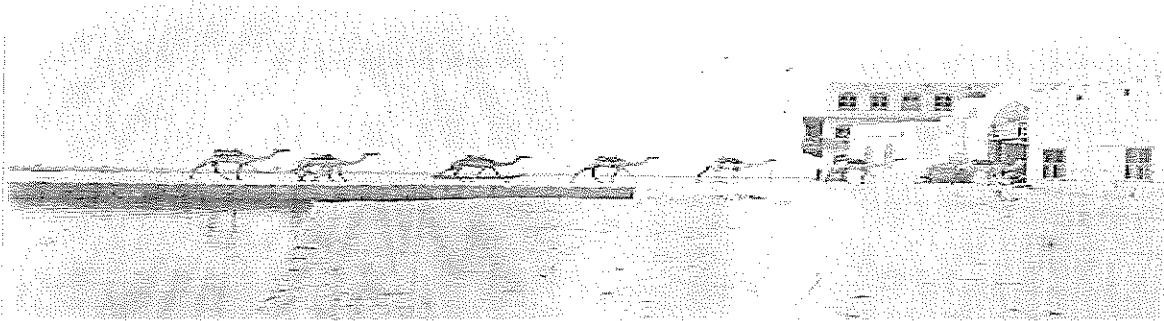
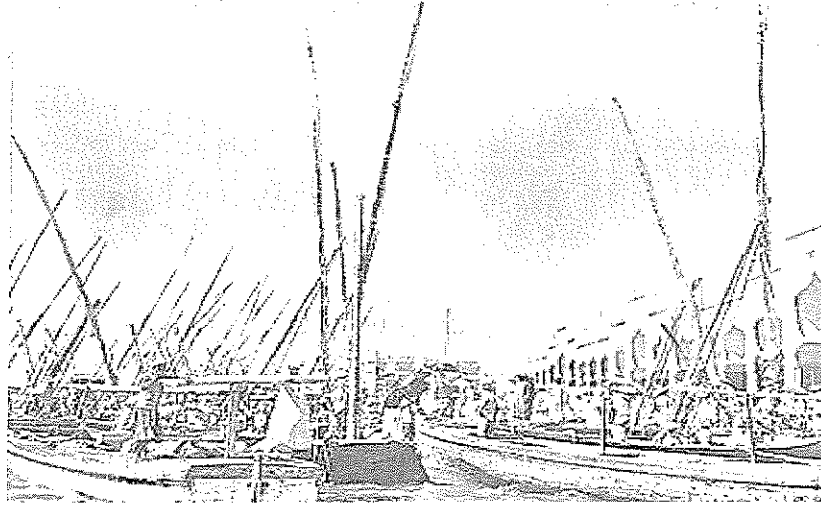
(صورة الرقيق على السفن) (*)



forum.makkawi.com(*)

ملحق (5)

صور الموانئ (جدة، الحديدية، سواكن)



[nabanews.net/fr1.kooora.com/mbt3th.us\(*\)](http://nabanews.net/fr1.kooora.com/mbt3th.us(*))

الهوامش

أصدرت قانون إبطال هذه التجارة في عام 1792 ولكن في مقالة للدكتور إسماعيل ياغي بعنوان "بريطانيا وتجارة الرقيق" نكرما نصه "اضطرار الحكومة البريطانية إلى إلغاء الرق في الجزر البريطانية بقوانين صدرت بين عامي 1772 و1774 ثم إلغاء تجارة الرقيق في بريطانيا ومستعمراتها عام 1807 ونحن نرجح التباس الأمر عليه. انظر: ياغي، "بريطانيا وتجارة الرقيق، مجلة رسالة الخليج العربي"، العدد 18، السنة السادسة، ص 182. رياض، استعمار، ص 79-80. عبدالرحمن، بريطانيا، ص 22. حميدي، تاريخ أفريقيا، ص 115.

(6) رياض، استعمار، ص 80.
(7) ذكر زاهر رياض في كتابه (استعمار أفريقيا) ان قانون عام 1807 لم يفرض عقوبة على المتاجرة بالرق وأن العقوبة لم تفرض إلا بموجب قانون عام 1811 بينما ذكر لنا فتوح الخترس في مقالته "النشاط البريطاني" ان قانون 1807 فرض غرامة مالية على المتاجرين بالرق بينما اعتبر قانون عام 1811 مالاتجار بالرق جريمة كبرى يعاقب عليها القانون بأحكام

- (1) حميدي، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، ص 115. عبدالرحمن، "بريطانيا وتجارة الرقيق في الخليج العربي وشرق أفريقيا"، مجلة كلية الآداب، جامعة الإمارات، العدد الأول، ص 21.
- (2) رياض، استعمار أفريقيا، ص 76-80.
- (3) الخريجي، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لسلطنة زنجبار الإسلامية في شرق إفريقيا، ص 289-290. عبدالرحمن، بريطانيا، ص 21-22.
- (4) الخترس، "النشاط البريطاني في الخليج تحت شعار مكافحة الرقيق"، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثامن، العدد الأول، ص 136. العابد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، ص 115.
- (5) أجمعت معظم المراجع التي اطلعنا عليها على أن أول قانون أصدرته بريطانيا يتعلق بتجارة الرقيق كان في عام 1807 ولم يسبقها في هذا المضمار إلا الدانمارك التي

- مقفاوة تصل إلى الإعدام. انظر: رياض، استعمار، ص80. الخرس، النشاط البريطاني، ص22.
- (8) كانت الدول الأوروبية الرئيسة في مؤتمر فيينا هي بريطانيا، وروسيا، والنمسا، وبروسيا ثم انضمت إليها فرنسا واستأثرت هذه الدول ببحث المسائل الهامة، واتخاذ القرارات الحاسمة، وعند التوقيع على وثيقة المؤتمر النهائية في 9 يونيو 1815م انضمت إلى الدول الخمس السابقة ثلاث دول أخرى هي السويد، وأسبانيا، والبرتغال امامتمثلو سائر الدول الأخرى الذين حضروا المؤتمر وتجاوز عددهم المائة فقد كان دورهم ثانوياً في المؤتمر. لمزيد من المعلومات انظر: هريدي، صلاح: تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر (1789-1914م)، ص132-133. والمقرحي، ميلاد: تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر من عصر النهضة إلى الحرب العالمية الثانية، ص88-89. رياض، استعمار، ص82-83. حميدي، تاريخ أفريقيا، ص115.
- (9) العربي، "التمردات الاجتماعية في مكة المكرمة إبان فترة الحكم العثماني الثاني 1256-1334هـ/1840-1916م أسبابها وتأثيراتها من خلال المصادر المحلية المعاصرة"، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 18، العدد 1، ص22.
- (10) ساندت بريطانيا الدولة العثمانية أثناء حربها ضد روسيا عام 1853-1856 والتي عرفت باسم حرب القرم ولمزيد من المعلومات انظر: مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، الطبعة الأولى، ج2، ص132-148.
- (11) العربي، التمردات، ص23.
- (12) عرّف فقهاء الاسلام الرق بأنه عجز حكمي يصيب من يقع اسيراً في حرب مشروعة وهو عجز مؤقت يزول بالفداء أو العتق، وعُرف مصطلح العبد أو المملوك عند العرب في الجاهلية والاسلام، اما مصطلح القن فقد انتشر في أوروبا. لمزيد من المعلومات حيال موقف الإسلام من الرق في التاريخ انظر: الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج1، ص642-653. وعبدالرحمن، بريطانيا، ص11.
- (13) العربي، التمردات، ص21.
- (14) لقد بدأت الدولة العثمانية باتخاذ إجراءات ضد تجارة الرقيق الجركسي والجورجي كما وضعت قيوداً على تجارة الرقيق الأفريقي مما أعطى شعوراً عاماً بقرب حظر تجارة الرقيق الأفريقي. انظر: إسماعيل، صابرة مؤمن جان: جدة بين عامي 1286هـ/1869م-1326هـ/1908م. في ضوء المصادر المعاصرة، ص149.
- (15) سواكن: ميناء يقع شمال شرق السودان على الساحل الغربي للبحر الأحمر. مصوع أو باضع: ميناء يطل على الساحل الغربي للبحر الأحمر. زيلع: ميناء يقع في الشمال الغربي على ساحل خليج عدن. بربره: ميناء بحري عميق في
- الساحل الجنوبي من خليج عدن. من المعروف أن العرب منذ أقدم العصور مارسوا التجارة وكانت قارة أفريقيا مجالاً خصياً لتجارة العرب حيث توغلت قوافلهم فيها بحثاً عن الرقيق والعاج. هذا وقد اشتهرت الموانئ المشار إليها سابقاً في التاريخ بانها كانت مراكز لتجارة الرقيق، البخور، الصمغ العربي، الذهب الجلود، شجرالمر والصبغ، البن الحبشي. ولمزيد من المعلومات عن هذه التجارة مع ميناء جدة انظر: الشعفي، التجارة الخارجية لمدينة جدة في العهد العثماني 1840-1916م، الطبعة الأولى، وياغي، بريطانيا، ص179.
- (16) إسماعيل، جدة، ص148. F.O 195/1251 (236235) Jeddah, May 3, 1879. F.O 195/1251 (236235) Jeddah, June 3, 1879.
- (17) F.O 195/1583 (236571) Jeddah, March 12, 1887. F.O 195/1583 (236571) Jeddah, July, 11, 1887. وأكسنولد، وليم: الدين والمجتمع والدولة في جزيرة العرب الحجاز تحت الحكم العثماني 1840-1908م، ص188.
- (18) هورخرونيه، سنوك: صفحات من تاريخ مكة، ج2، ص320-323. أكسنولد، الدين، ص188. إسماعيل، جدة، ص149.
- (19) كامل باشا: الوالي العثماني على الحجاز في الفترة من 1853م وحتى عام 1856 انظر: دحلان، خلاصة الكلام في أمراء البلد الحرام، ص316-320. حجاز ولايتي سالنامه سي، سنة 1309هـ، ص138-139.
- (20) الشريف عبدالمطلب بن غالب بن مساعد آل زيد: من أمراء مكة المكرمة 1794-1885 ولي إمارتها لثلاث فترات: الأولى عام 1828 وعزل بعد خمسة أشهر، الثانية عام 1851مواستمر بها حتى عام 1856محيث عزل بسبب تأييده لثورة أهالي مكة المكرمة ضد الدولة العثمانية بسبب منع تجارة الرقيق، والثالثة في عام 1880 وعزل بسبب اتهامه بظلالاً بالتعاون مع القنصلية البريطانية في جدة عام 1882 انظر: جارشلي، أشرف مكة المكرمة وأمراؤها في العهد العثماني، ص211-222.
- (21) قام الشريف عبدالمطلب بن غالب في عام 1852 بعزل السيد إسحاق من مشيخة السادة بسبب اتصاله بولاية الحجاز العثمانيين وتقريبهم له كما أن الشريف عبدالمطلب لم ينس الصداقه التي كانت تربط بين السيد إسحاق والشريف محمد بن عون غريم ومناقس عبدالمطلب على إمارة مكة. وفي عام 1854 أرسل الشريف عبدالمطلب بعض جنده للقبض على السيد إسحاق وبعد اذلاله وحبسه في القلعة حتى وفاته وحملت إستانبول المسؤولية للشريف عبدالمطلب واتهمته بقتله ولهذا أدرك عبدالمطلب بأن الدولة العثمانية ستشرع في إجراءات عزله. انظر: دحلان، خلاصة الكلام، ص137. جودت باشا، "أحداث مكة المكرمة أيام الشريف عبدالمطلب

- بن غالب، "مجلة دراسات، العلوم الإنسانية، المجلد 16، العدد الثالث، ص 115-118.
- (22) بحلان، F.O 195/375, Jeddah, November 16, 1855. خلاصة الكلام، ص 317-320.
- (23) بحلان، خلاصة الكلام، ص 317-318.
- (24) جودت باشا، أحداث مكة، ص 128.
- (25) F.O 195/375, Jeddah, November 13, 1855.
- (26) الشريف محمد بن عبدالمعين آل عون 1790-1858 من أمراء مكة، ولد بها ونشأ فيها وسكن مصر مدة فسعى له واليها محمد علي باشا لدى الحكومة العثمانية ليعين على إمارة مكة المكرمة عام 1827 فعاد إلى مكة واستمر بها حتى عام 1836 ثم توجه إلى مصر بناء على طلب محمد علي باشا وبقي فيها حتى عام 1840 وبعد إتمام الصلح بين محمد علي باشا والسلطان العثماني عبدالمجيد الأول عاد الشريف محمد بن عبدالمعين إلى مكة المكرمة ليتولى الإمارة واستمر بها حتى عزله عام 1851 فتوجه بعد ذلك إلى إسطنبول وظل بها حتى عام 1856 حين صدر مرسوم سلطاني بإعادته إلى إمارة مكة واستمر بها حتى توفي بها عام 1857 وهو جد الأشراف آل عون. انظر: المكي، تاريخ أمراء البلد الحرام عبر عصور الإسلام، ص 366-380.
- (27) F.O 195/375, Jeddah, May 24, 1856.
- (28) كانت تدفع نسبة 25% كرسوم جمركية على الرقيق وقد لعب التجار والبجارة الحضازمة المقيمون في جدة دوراً كبيراً في استمرارية تجارة الرقيق في البحر الأحمر. انظر: إسماعيل، جدة، ص 159.
- (29) أوكسنولد، الدين، ص 190. F.O 195/1583 (236571) Jeddah, January 26, 1887
- (30) F.O 195/375, Jeddah, May 31, 1856.
- (31) أوكسنولد، الدين، ص 190. إسماعيل، جدة، ص 151.
- (32) وجيهي باشا: الوالي على الحجاز في الفترة من عام 1864 وحتى توفي بالطائف عام 1867م.
- حجاز ولايتي سالنامه سي، سنة 1306هـ، دفعه 4، ص 130. بحلان، خلاصة الكلام، ص 324.
- (33) F.O 195/879 (236389) Jeddah, March 10, 1865.
- (34) F.O 195/879 (236389) Jeddah, April 25, 1865.
- (35) وكسنولد، الدين، ص 190. إسماعيل، جدة، ص 159.
- (36) F.O 195/879 (236389) Jeddah, March 11, 1865.
- (37) الشعفي، التجارة الخارجية، ص 207-208.
- (38) كان الأسطول البريطاني يطارد السفن العربية عند الساحل الشرقي لأفريقيا، وكانت مهمة السفينة لندن London منذ عام 1873 هي حصار تجارة الرقيق وملاحقة السفن المتجهة إلى خليج عُمان والخليج العربي بصفة خاصة وفي عام 1883 تم استبعادها لإحساس السلطات الهندية البريطانية باكتمال إغلاق الحلقة عند مدخل الخليج العربي، ولم تعد هناك سفن عربية تربط المنطقتين ويبدو أن استبعادها قد أدى إلى انتعاش تجارة الرقيق في المنطقه مرة أخرى. انظر: إبراهيم، عبدالعزيز عبد الغني: سياسة الامن لحكومة الهند في الخليج العربي 1275-1333هـ/1858-1914م دراسة وثائقية، ص 69. إسماعيل، جدة، ص 152-159.
- (39) في عام 1864 غادرت السفينة التجارية "سواكن" القائمة من الساحل الشرقي لأفريقيا ميناء جدة متجة إلى ميناء السويس وعلى متنها عدد من صغار الرقيق بصحبة الانسة جين (Jinn) وهي التي ظلت على قيد الحياة من بعثة السيدات الهولنديات اللاتي كن يقمن بكشوفات في اعالي نهر النيل، الأمر الذي دفع بعض المسافرين إلى الاعتراض بسبب سكوت كل من القنصل البريطاني والقنصل الفرنسي عن هذا الأمر في الوقت الذي يحرمونه على بقية الشعوب الأخرى. F.O 195/879 (236389) Jeddah, November 14, 1865.
- (40) إسماعيل، جدة، ص 159-160.
- (41) F.O 195/1103 (236371) Jeddah, June 20, 1876. دي غوري، جيرالد: حكام مكة، ص 308.
- (42) أوكسنولد، الدين، ص 190-191.
- (43) نائب القنصل البريطاني هو الدكتور عبدالرزاق الهندي الأصل والذي شغل هذا المنصب من عام 1882 حتى مقتله عام 1895 على يد مثبيري الشغب في جدة والذين اعترضوا على بعض الإجراءات الصحية التي تم اتخاذها من قبل السلطات المحلية في الحجاز، وقاموا بمهاجمة القنصليات ومن ضمنها القنصلية البريطانية في جدة. انظر: يلنز، الحجر الصحي في الحجاز 1865-1914م، ص 255.
- (44) أوكسنولد، الدين، ص 191.
- (45) إسماعيل، جدة، ص 156-157.
- (46) ناشد باشا: عين والياً على الحجاز عام 1878 وحتى عام 1879 وفقاً لما ذكر في الدحلان ولكن من الثابت أن ناشد باشا استمر على ولاية الحجاز حتى تولى عبدالمطلب إمارة مكة المكرمة عام 1880 ومعنى ذلك أن هناك عدم دقة في مقارنة التواريخ. انظر: الدحلان، خلاصة الكلام، ص 327-328. حجاز ولايتي سالنامه سي، 1306هـ، ص 131.
- (47) F.O 195/1251 (236235) Jeddah, May 7, 1879.
- (48) أوكسنولد، الدين، ص 191. F.O 195/1251 (236235) Jeddah, May 28, 1879.
- (49) تولى السلطان عبدالحميد الثاني السلطنة 1876-1909 وأطماع الدول الأوروبية قد بلغت أوجها واعتبر نفسه مسؤولاً عن مواجهة هذه الأطماع وإيجاد حل لمشكلتها واتخذ من حركة الجامعة الإسلامية سلاحاً أيديولوجياً لمقاومة الأطماع الأوروبية. انظر: مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ص 247-254. عبدالحميد، مذكرات، الطبعة الثالثة،

- ص 147-148.
- (50) Buzpinar, S. T: Vying for Power and Influence in The Hijaz: Ottoman Rule, The Last Emirate of Abdulmuttalib and The British (1880-1882) The Muslim World, 2005, Volume 95, P1.
- (51) F.O 195/1314 (236365) Jeddah, December 22, 1880. المكي، تاريخ أمراء، 388-389. السباعي، تاريخ مكة، ج2، ص 541-542.
- (52) وليم بوريل William Burrell القائم بأعمال القنصلية البريطانية في جدة في الفترة من 31 يوليو إلى 2 نوفمبر 1880 مع العلم بأن القنصل البريطاني في جدة كان جيمس زهراب James Zohrab في الفترة من 5 أكتوبر 1878 إلى 1 يوليو 1881 انظر: Al-Amr, Saleh Muhammad: The Hijaz Under Ottoman Rule 1869-1814 Ottoman Vali, The Sharif of Mecca, and The Growth of British Influence, Riyad University, 1978, P255.
- (53) السفير البريطاني لدى الباب العالي في تلك الفترة هو جورج جوشن George Goschen 1880-1881 انظر: http://en.wikipedia.org/wiki/list_of_diplomats_of_the_United_Kingdom_to_the_Ottoman_Empire.
- (54) جوليان بانسفوتز Julian Pauncefote الوكيل الدائم لوزارة الدولة للشؤون الخارجية. انظر: http://en.wikipedia.org/wiki/Julian_Pauncefote.
- (55) هو اللواء تشازلر جورج غوردون Charles George Gordon عرف بعدة ألقاب منها (غوردون الصين) و(غوردون باشا) و(غوردون الخرطوم) كان ضابطاً وإدارياً في الجيش البريطاني عينه الخديوي إسماعيل حاكماً عاماً على جميع السودان عام 1877 اقتزن اسمه في السودان بمحاربة تجارة الرقيق واحتكار العاج مما أثار عليه الفتن والثورات حتى قتل يوم سقوط الخرطوم على يد المهدي عام 1885م. انظر: الرفاعي، عبدالرحمن: عصر إسماعيل، الطبعة الثالثة، القاهرة: دار المعارف، 1402هـ/1982م، ج1، ص156-158، ج2، ص136-138.
- (56) F.O 195/1314 (236365) Jeddah, September 25, 1880, P1.
- (57) Ibid, P1.
- (58) Ibid, P2.
- (59) Ibid, P2.
- (60) ذكر في التقرير أنه يتم انزال الرقيق في خارج جدة بالقرب من منطقة أطلق عليها (Somema) والحقيقة أننا وجدنا اسم هذه المنطقة في العديد من الوثائق البريطانية التي اطلعنا عليها وإن اختلفت طريقة الكتابة في بعض الأحيان مثل (Soumimah) وفي التقرير الذي بين أيدينا تم تحديد المنطقة بأنها خارج جدة وفي وثائق أخرى كتب عنها مرة أنها جنوب جدة وتبعد عنها 20 ميلاً ومره أخرى أنها جنوب جدة وتبعد 12 ميلاً وقد حاولنا جاهدين تحديد المنطقة من خلال الرجوع للمصادر والمراجع التاريخية المحلية بالإضافة إلى الخرائط، ولكن لم نعثر على منطقة في جنوب جدة وتبعد عنها 12 ميلاً إلا الشعبية حسب ما ذكر الانصاري في موسوعة جدة "البلد القديم كان على الرأس الأسود بحوالي 12 ميل جنوب البلد الحالي". انظر: F.O 195/1251 (236235) Jeddah, May 3, 1879. F.O 195/1251 (236235) Jeddah, June 3, 1879.
- (61) F.O 195/1314 (236365) Jeddah, September 25, 1880, P2-3.
- (62) Ibid, P3.
- (63) المقصود به السيد حسن جوهر وقد شغل منصب القائم بالأعمال في القنصلية البريطانية في جدة حسب ما ورد في بعض الوثائق البريطانية. F.O 195/1314 (236365) Jeddah, October 8, 1880.
- (64) بسبب عدم وجود قنصلية بريطانية في ميناء الحديد فقد أرسل القنصل البريطاني في جدة جيمس زهراب James Zohrab مترجم القنصلية يوسف قدسي إلى الحديد في فبراير عام 1881 لجمع المعلومات عن تجارة الرقيق في اليمن. F.O 195/1375 (236533) Jeddah, March 1, 1881.
- (65) F.O 195/1314 (236365) Jeddah, September 25, 1880, P4-5.
- (66) بالاطلاع على بعض الوثائق البريطانية وجدنا أن بعض الموظفين العثمانيين بالفعل كما كتب في التقرير عند مغادرتهم يقومون بشراء الرقيق واصطحابهم معهم. انظر: F.O 195/1251 (236235) Jeddah, May 3, 1879. F.O 195/1251 (236235) Jeddah, June 3, 1879.
- (67) F.O 195/1314 (236365) Jeddah, September 25, 1880, P6.
- (68) أكدت الوثائق البريطانية أن القناصل البريطانيين كانوا يستغلون إسلام المترجم يوسف قدسي لإرساله إلى مكة المكرمة لجمع المعلومات اللازمة لهم والتي تخدم المصالح البريطانية إلا أن الشريف عبدالمطلب كثيراً ما كان يتصدى لوجود هذا المترجم في مكة ويجبره على العودة إلى جدة. انظر: F.O 195/1375 (236533) Jeddah, February, 1881. F.O 195/1375 (236533) Jeddah, February 17, 1881.
- (69) في فبراير 1881 تم القبض على سبعة عشر من الرقيق في اللحية على يد السلطات اليمنية وأخذوا إلى الحديد حيث تم

- 1877-1879 المعروف بالشهيد لأنه طعن بخنجر مسموم من قبل رجل أفغاني في أثناء ترجمته عن فرسه لدخول دار الشيخ عمر نصيف في جدة، وقد كان الأخير وكيلاً للشريف. انظر: الأنصاري، موسوعة، ص328.
- (77) سبق الإشارة إلى ثورة أهالي مكة عام 1855 على الدولة العثمانية بسبب منعها لتجارة الرقيق وقد أيد الشريف عبدالمطلب بن غالب الاهالي في ثورتهم.
- (78) F.O 195/1314 (236365) Jeddah, September 25, 1880, P9-11.
- (79) المحكمة التجارية في جدة كانت تضم نوعين من الأعضاء، أعضاء دائمين يتم اختيارهم بالتعيين، وأعضاء مؤقتين يتم اختيارهم عن طريق الانتخاب، وفي عام 1883م كانت المحكمة تتكون من الوكيل وعضوين دائمين وعضوين مؤقتين. أما في عام 1885م، فقد أصبحوا ثلاثة أعضاء دائمين، وثلاثة أعضاء مؤقتين، ويتم تغير أي عضو من أعضائها إذا ما شابته شخصيته بعض الشوائب، أو دارت حوله الأقاويل، وكان يفد إلى جدة أناس من غير المسلمين، وتتشأ أحياناً بينهم وبين بعض أهل جدة منازعات يتم إحالتها عادة إلى المحكمة التجارية للفصل فيها. انظر: ولاية الحجاز، سالنامه ولاية الحجاز سنة 1303هـ، مكة المكرمة: المطبعة الميرية، 1303هـ، ص96. المعبدى، مبارك محمد: النشاط التجاري لميناء جدة خلال الحكم العثماني الثاني، 1256-1335هـ/1840-1916م، الطبعة الأولى، جدة: النادي الأدبي الثقافي، 1413هـ/1993م، ص116-117.
- (80) لمزيد من المعلومات عن تحرير الرقيق في الحجاز. انظر: هورخوتيه، صفحات، ج2، ص321-322.
- (81) F.O 195/1314 (236365) Jeddah, September 25, 1880, P11-13.
- (82) Ibid, P13-15.
- (83) أكتت الوثائق البريطانية ارتباط الوالي العثماني ناشد باشا بعلاقات حميمة مع القنصلية البريطانية بجدة. F.O 195/1251 (236235), Jeddah, October 25, 1879.
- (84) F.O 195/1314 (236365) Jeddah, September 25, 1880, P15-16.
- تحريرهم ومن بينهم عشرة لتاجر الرقيق علي باجسير الذي تقدم بشكوى الى الشريف عبدالمطلب مطالباً بالتعويض عنهم على أساس أنهم كانوا خدماً منزلياً فكتب عبدالمطلب إلى سلطات اليمن مطالباً بإعادة الرقيق إلى باجسير. F.O 195/1375 (236533) Jeddah, February 26, 1881. أوكنولد، الدين، ص191-192.
- (70) F.O 195/1314 (236365) Jeddah, September 25, 1880, P6.
- (71) Ibid, P6-7.
- (72) Ibid, P7-8.
- (73) ذكرت بعض الوثائق البريطانية أن ثمة تواطؤاً من قبل بعض الموظفين العثمانيين مع تجار الرقيق، وطبعاً كان ذلك مقابل رشوة يحصلون عليها منهم. انظر: F.O 195/1251 (236235) Jeddah, May 7, 1879. F.O 195/1314 (236365) Jeddah, June 2, 1879. F.O 195/1314 (236365) Jeddah, August 23, 1880.
- (74) F.O 195/1314 (236365) Jeddah, September 25, 1880, P8-9.
- (75) في 12 ديسمبر 1880م كتب القنصل البريطاني جيمس زهراب James Zohrab خطاباً إلى حكومته جاء فيه "بعد عملية البحث التي قمت بها لجمع المعلومات لم يعد لدي شك من إن الشريف الكبير وراء تشجيع تجارة الرقيق في الحجاز. وعبدالمطلب ومعاونوه ينظرون إلى تلك التجارة على اعتبار أنها لا تخالف الشريعة الإسلامية، كما أنهم يجاهرون بعدائهم للمسيحيين وخصوصاً بريطانيا، وأرى انه طالما ظل عبدالمطلب في منصب الشريف الكبير أو أي فرد من أسرته ولهم السلطة العليا في الحجاز فسوف تشجع تجارة الرقيق" ويبدو أن القائم بالأعمال كان يدرك تماماً التقل السياسي والديني للشريف عبدالمطلب بن غالب في المجتمع الحجازي. F.O 195/1314 (236365) Jeddah, December 12, 1880. العمرو، صالح: "تقارير القناصل البريطانيين في جدة كمصدر لتاريخ غرب الجزيرة العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين" الندوة العالمية الأولى لدراسات تاريخ الجزيرة العربية، (الرياض: جامعة الرياض، 1397هـ/1977م)، ج2، ص222-224.
- (76) المقصود الشريف الحسين بن محمد بن عبدالمعين بن عون

المصادر والمراجع

- اوكنولد، ولیم، الدين والمجتمع والدولة في جزيرة العرب الحجاز تحت الحكم العثماني 1840-1908، ترجمة عبدالرحمن العرابي، 2010، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة.
- جودت باشا، أحمد، أحداث مكة المكرمة أيام الشريف عبدالمطلب بن غالب، ترجمة صالح السعداوي، 1989، مجلة دراسات، م16، عمان، الجامعة الأردنية.
- حميدي، جعفر عباس، 2002، تاريخ افريقيا الحديث، دار الفكر، عمان، الأردن.
- الخترس، فتوح عبدالمحسن، 1993، النشاط البريطاني في الخليج تحت شعار مكافحة الرقيق، مؤنة للبحوث والدراسات، م8، ع1، الكرك، الأردن.
- الخريجي، ناجية محمد، 1993، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لسلطنة زنجبار الاسلامية في شرق افريقيا، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

العربي، عبدالرحمن، 2010، التمردات الاجتماعية في مكة المكرمة
 ابان فترة الحكم العثماني الثاني 1840-1916، اسبابها
 وتأثيراتها من خلال المصادر المحلية المعاصرة، مجلة جامعة
 الملك عبدالعزيز، م18، ع1، جدة، المملكة العربية السعودية.
 مانتران، روبير، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير السباعي،
 1993، ط1، ج2، دار الفكر، القاهرة.
 هورخرونية، سنوك، صفحات من تاريخ مكة، ترجمة علي عودة،
 1999، تعليق محمد السرياني ومعراج مرزا، دار الملك
 عبدالعزيز، ج2، الرياض.
 ياغي، اسماعيل، 1986، بريطانيا وتجارة الرقيق، رسالة الخليج
 العربي، ع18، السنة السادسة، جامعة الامام محمد بن سعود،
 الرياض.

دحلان، أحمد زيني، 1305، خلاصة الكلام في أمراء البلد الحرام،
 المطبعة الخيرية، القاهرة.
 رياض، زاهر، 1965، استعمار افريقيا، الدار القومية للطباعة
 والنشر، القاهرة.
 الشعفي، محمد بن سعيد، 2007، التجارة الخارجية لمدينة جدة في
 العهد العثماني 1840-1916، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية،
 الرياض، السعودية.
 العابد، فؤاد سعيد، 1981، سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال
 النصف الأول من القرن التاسع عشر، دار ذات السلاسل،
 الكويت.
 عبدالرحمن، عبدالوهاب أحمد، 1985، بريطانيا وتجارة الرقيق في
 الخليج العربي وشرق افريقيا، مجلة كلية الآداب، جامعة
 الإمارات، ع1.

Great Britain's Stand on Slave Trade in Jeddah Based on the Report by the British Acting Consul in Jeddah, William Burrell 1880 A.D

*Salwa Saad Sulaiman Al-Ghalbi**

ABSTRACT

This research is concerned with the study and analysis of Britain's position towards the slave trade during the late 18th century until the 1880s in general, and particularly the trade activities in Hejaz, specifically in the port of Jeddah. The research is based on a study of one of the reports issued by the British consulate in Jeddah 1880 A.D, which reveals the British standpoint regarding slave trade during the specified period. The report discloses an attempt by William Burrell, the British acting Consul in Jeddah, to bring his government's attention to certain issues needing be dealt with according to British interests in the region. This report is considered an important resource due to the information included within, which includes: slave trade in Hejaz; the main ports on the eastern shores of the Red Sea used in this trade and specifically Jeddah; the stance taken by the Sherif of Makkah, Abdulmutalib bin Ghalib Aal Zayed; the position of the local Ottoman authorities and their employees towards the trade; the deceptions used by the slave traders to avoid the confiscation and liberation of the slaves following the strict measures in Sudan intending to limit the activities of the slave trade in Hejaz, and specifically Jeddah; and finally, the role played by the British Consulate to prevent this trade.

Keywords: Slave, Trade, Jeddah, Consul, Hejaz.

* Department of History, Faculty of Arts and Humanities, King Abdulaziz University, Jeddah, Kingdom of Saudi Arabia.
 Received on 5/9/2012 and Accepted for Publication on 5/12/2012.